يشير مبدأ الشرعية في التأديب إلى ضرورة وجود قاعدة قانونية واضحة ومحددة تبرر أي إجراء تأديبي يُتخذ ضد الأفراد. مما يعزز من مبدأ العدالة ويضمن الشفافية . ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة توافق جميع الإجراءات والقرارات التأديبية مع القوانين واللوائح المعمول بها، يمثل هذا المبدأ ضمانًا أساسيًا لحماية حقوق الأفراد وضمان نزاهة النظام التأديبي.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي